

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

النقابة الوطنية للقضاة

الجزائر في 2019/10/27



بيان

متابعة لتنفيذ قرار المجلس الوطني للنقابة الوطنية للقضاة الصادر يوم أمس الموافق لـ 26 أكتوبر 2019، سجل المكتب التنفيذي للنقابة بعد اختتام اليوم الأول من مقاطعة العمل القضائي نسبة استجابة ساحقة قدرت بـ 96% على مستوى مختلف الجهات القضائية عبر الوطن.

وردا على بياني وزارة العدل الصادرين يومي 26 و 27 أكتوبر 2019، واللذين جاء فيهما أن الحركة السنوية للقضاة بعنوان سنة 2019 قد تمت بطريقة قانونية، صدر بيان المجلس الأعلى للقضاء نهار اليوم والذي شارك في تحريره اثنا عشر من أعضائه ليدحض ذلك وينصف النقابة فيما ذهبت إليه في بيانها الأخير، وأكد بما لا يدع مجالا للشك أن الحركة السنوية المصادق عليها يوم 24 أكتوبر 2019 والتي مست 2998 قاض قد تمت خرقا للقانون، وذلك من خلال مصادرة دور المكتب الدائم للمجلس في إعدادها ودراستها خلافا لما ينص عليه القانون الأساسي للقضاء، ويجدر التنويه أنه بغض النظر عن شكل البيان ومكان اجتماع أعضائه، فإنه ذو قيمة كبرى فهو شهادة منهم أرادوا من خلالها تحمل مسؤولياتهم أمام الأمة والتاريخ، وتنوير الرأي العام الوطني حول واقع القضاء في الجزائر.

لقد حاولت مصالح وزارة العدل كذلك من خلال بيانها المنوه إليه أعلاه توجيه الرأي العام الوطني وحصص مطالب القضاة في شقها المادي البحت، في حين أن الواقع

هو خلاف ذلك، فمشاكل القضاء في الجزائر متعددة ومتشعبة، وهي تحتاج لحلول حقيقية وسريعة، وليس لبيانات دعائية مغلوطة.

وفي الأخير، ننوه أن مطالب القضاة المشروعة لازالت محل تجاهل من طرف الجهات المعنية، ومن ثم فإن مقاطعة العمل القضائي مستمرة لحين صدور قرار مخالف.

عاشت الجزائر حرة ومستقلة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

عن المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للقضاة

الرئيس / يسعد مبروك



الجمعية الوطنية للقضاة
الجزائريين